الموصول كان المفهوم منه شخصا ما الجاة كلي اي
نظرا الى انه كلي حقيقة والافلا يستقيم كلامه اي واما
بان قلنا انه عد كليا نظرا الى كونه كليا حقيقة وفي الواقع
فلا يستقيم كلامه في التفرقة لانك اذا التفت الى القرينة
المفيدة للتشخص المحتاج لها في التعيين كان جميع شخصا
فيبطل كون الموصول كليا ويكون مثل الضمير واسم الاشارة
في ان كل واحد منها جزئي واذا لم يلتفت للقرينة المفيدة للتشخص
كان جميع كليا فقوله واما دخل تحته صورة واحدة وقوله فلا
يستقيم كلامه اي في التفرقة بين الموصول وبين الضمير واسم الاشارة
حيث جعل الاول كليا والاخيرين جزئيين اذ القرينة
المفيدة للتشخص اي التي هي مجموع الصلة والانحصار الخارجي
بالنظر للموصول والاشارة الحسية بالنظر لاسم الاشارة
والمخاطبة بالنظر للضمير المحتاج اليها في الاستعمال
الاولى المحتاج اليها في التعيين اما ان يقال مراده المحتاج
اليها في الاستعمال لاجل التعيين وقوله ان اعتبرت اي في
الثلاثة فلا فرق بين الصورة الثلاثة في كونها جزئيات
وان لم تعتبر اي الثلاثة وقوله فلا فرق ايضا
اي في كونها كليات لكن لما كان الخ هذا جواب عما
يقال هلا جعل الضمير واسم الاشارة كليين مجازا
كالموصول اذ الثلاثة مشتركة في كونها جزئية ان لوحظ
قرينة التعيين والتشخص وكلية اذا لوحظ فجعل الموصول
كليا مجازا دون اخويه حكم وح فالتفرقة التي فرق
بها فاسدة وحاصل الجواب ان قرينة
الاشارة والضمير معينة قطعا بخلاف قرينة الموصول فان
الظاهر والمتبادر منها الصلة فقط دون الانحصار

خارجي

خارجي وان كان في الواقع اظهر مجموع الامرين فقرينة الموصول
بحسب الظاهر والمتبادر منها لا يفيد التعيين فصحت التفرقة
لكن لما كان المعتبر ظاهرا من القرينة اي من قرينة
الموصول هو مضمون الصلة اي واما في الواقع فالقرينة هو
مضمون الصلة مع الانحصار الخارجي وهما حكموا بان قرينة الموصول
هي الصلة والاشارة العقلية اي وما يفيد ان التعيين
بخلاف قرينة الضمير واسم الاشارة وعطف الاشارة
العقلية على الصلة مرادف على ذلك اي على
ما ذكر من القرينة الظاهرة منها على القرينة في الواقع التي هي
مجموع الصلة والانحصار الخارجي اذ لا شائبة التفرقة المذكورة
اصلا كما علمت الفرق بين العلم والمضمر فيه انه قد
علم مما سبق ايضا الفرق بين العلم واسم الاشارة وبينه
الموصول وبينه وبين الحرف فلم اقصر الهم في الفرق على ما ذكر
من الضمير **واجيب** بانه لما كانت المفارقة وهي
الضمير واسم الاشارة والموصول والحرف مشتركة في الوضع الجزئي
باعتبار امر عام كان الفرق بين احدها وبين العلم فرقا بين
العلم وبقيتها واما خص المضمر بالذكر لكونه اشرفها
حيث جعل صريح بخصوص المعنى الخ اعترض بان هذا
الفرق ظاهر بالنسبة للعلم الغير المشترك واما هو فلم
يحصل الفرق بينه وبين المضمر بالنسبة للمعنى مع انه احوج
الاعلام للفرق **واجيب** بان العلم المشترك يعتبر
فيه كل وضع على حدة مخصوص المعنى فيه حاصل هذا الاعتبار
وتعدد المعنى الحاصل اي فكل من العلم والضمير موضوع
لجزئي ويشتمل فيه ويختلف بينهما من جهة ان الموضوع في الاول
جزئي وفي الثاني كلي ومعنى الاول الذي وضع له جزئي

Copyright King Saud University